الفصل الخامس
قضايا أدبية وفنية

---

(١) بين لطفى جمعه وعبد الرحمن البرقوقى :

نعقد هذا الفصل الخامس فى الحديث عن بعض القضايا الأدبية والفنية الطريفة التى كان لطفى جمعه محاميا عن المدعين أو المدعى عليهم فيها ، من ذلك القضية التى رفعها لطفى جمعه نفسه ضد عبد الرحمن البرقوقى صاحب مجلة البيان أمام محكمة عابدين يطالبه فيها بمبلغ عشرين جنيها لأنه لم يقم بتنفيذ تعاقده معه على طبع كتاب " الواجب " تأيف الكاتب الفرنسى جول سيمون وكتاب " الحكمة المشرقية " .

وقد ترافع البرقوقى بنفسه فى هذه القضية وكان مما قاله إنه أنشأ مجلة البيان للخدمة العامة وترقية آداب اللغة العربية بنشر ما يكتبه البلغاء أو بعربونه، وأن لطفى جمعه تعاقد معه على ترجمة كتاب اسمه "الحكمة المشرقية"، وهو عبارة عن ثلاثة أجزاء منها جزء اسمه " حديقة الورد " ترجمة قصائد للسعدى الشيرازى الشاعر الفارسى وأن هذه الترجمة بعيدة عن الأصل بمراحل، وطلب البرقوقى ندب صادق عنبر محرر العلم ومصطفى صادق الرافعى خبيرين فى الدعوى للحكم على نوع إنشاء لطفى جمعه !

وقد تحدثت الصحف المصرية طويلا خلال سنة ١٩١١ عن هذه القضية الأدبية الطريفة ، وقدم البرقوقى مذكرة بدفاعه فيها جاء بها أن روضة الورد للشاعر الفارسى سعدى الشيرازى كان قد عربها منذ زمن كاتب يدعى جبرائيل ابن يوسف المخلع وطبعه فى المطبعة الأميرية ووقع تعريبها فى ١٨٢ صفحة وأنه بالمقارنة بين هذا الكتاب وبين كتاب لطفى جمعه يتضح أن الكتاب الأخير لا يبلغ خمس روضة الورد الذى عربه المخلع .

أما كتاب " الواجب " لجول سيمون فقد قال البرقوقى عنه " نشرت منه ملزمتين فقط بعدما قاسيت فى تصليحهما ما قاسيت ثم رأيت أنه من المحال أن أستمر على نشر الكتاب المذكور، وهنا أترك الحكم على نيتى فى هذه الذمة الأدبية ، وأنا مصمم على عدم نشر الكتاب " .

وقد رجعت أنا كاتب هذه الأسطر إلى المكاتبات المتبادلة بين لطفى جمعه وعبد الرحمن البرقوقى عن هذه القضية ، فوقفت على سبب الخلاف بينهما وهو بعيد كل البعد عما ذكره البرقوقى أمام المحكمة من أن ما ترجمه لطفى جمعه من قصائد سعدى الشيرازى بعيد عن الأصل ، وأن سبب الخلاف يرجع فى الأساس إلى أن البرقوقى كان قد استمهل لطفى جمعه فى دفع ما كانا قد اتفقا عليه نظير ترجمة الكتابين (روضة الورد والواجب) إلا أن لطفى جمعه رفض فكتب المرحوم البرقوقى إلى لطفى جمعه خطاباً مؤرخاً ١٩١٢/٤/١٥ جاء فيه :

سيدى حفظه الله

استلمت اليوم كتابك فساءنى جدا هذه المعاملة منكم لأنى وإن كنت وعدتك البارحة غير أنه عرانى بالأمس شاغل أخذنى منه المقيم المقعد ... إن غرضى الأول .. أن أخدم هذه اللغة بمعارف الإفرنج ، وما كنت لأظن أن ألاقى فى هذه السبيل ما ألاقى ، ماذا يهمنى لو وقفت عن إتمام طبع الكتابين؟

سيدى ... إذا جئت للقانون فإن لى مفخرا فيما اتفقت معك عليه ، وإذا لجأت إلى الود والسلم فإنى خادمك وطوع يمينك وكل ما هنالك أنى مأزوم جدا فى هذين اليومين وأرجو من الله الفرج القريب فيمكنك أن تصبر علىّ قدر أسبوع آخر أوف لك القسط الحال والآجل " .

١٥ إبريل سنة ١٩١٢

البرقوقى

(٢) بين جريدة البلاغ وجريدة الشبيبة :

أما القضية الثانية فهى قضية الجنحة المباشرة التى أقامها لطفى جمعه سنة ١٩٢٣ عن المرحوم عبد القادر حمزة صاحب جريدة البلاغ ضد الشيخ عبد الحميد النحاس صاحب ورئيس تحرير جريدة الشبيبة وحيد شوقى ، فقد جاء فى عريضة هذه الدعوى أن المدعى عليهما كشفا فى العددين الثالث والرابع من جريدتهما عن الغرض من إصدارها وهى محاربة مبادئ الشورى التى تذود عنها جريدة البلاغ باختلاق الأكاذيب عليها وإسناد الافتراءات عليها ، والتشكيك فى وطنية صاحبها وذلك بأن نشرا فى بعض أعداد جريدة الشبيبة أن هناك شركة إنجليزية يساهم فيها عبود باشا تفاوض إحدى الصحف على أن تكون تحت إشرافها ، وقد تم الاتفاق فعلا على ذلك بين الشركة وبين جريدة البلاغ التى ماتت بالسكتة القومية . وطلب المدعى فى ختام العريضة تعويضاً مقداره ألف جنيه .

(٣) بين عبد القادر المازنى وإبراهيم رمزى :

أما القضية الأدبية الثالثة فهى القضية التى أقامها محمد عبد القادر المازنى سنة ١٩٤٣ ضد إبراهيم رمزى الكاتب المسرحى المعروف . فقد حدث أن كتب المرحوم المازنى سنة ١٩٣٦ فى مجلة شهر زاد قصة قصيرة عن فتى وفتاة تحابا واتفقا على الزواج وما كاد هذا الاتفاق ينفذ حتى ظهر أنهما أخوان ثم تبين بعد ذلك أنهما لم يكونا كذلك فتزوجا ، ونسب المازنى إلى إبراهيم رمزى أنه استلب هذه الفكرة وصاغها فى روايته السينمائية " خفايا الدنيا " التى عرضت بدار سينما الكورسال بالقاهرة ، وكانت أول إنتاج لشركة النصر المصرية ، وقد حرر لطفى جمعه فى هذه الدعوى مذكرة بدفاع ابراهيم رمزى جاء بها إن إبراهيم رمزى قرر أن القصة من ولائد خياله وأنه استمدها مما مر به من أحوال الدنيا وخفايا المجتمع التى يتسامع بها الناس ويتحدثون

بها ويروونها فى الصحف ، وأنه إذا جاز للمازنى أن يقول إن رمـــزى تعـــدى عليه فاقتبس حادثة كحادثة الحب التى وردت فى روايته من قصة لـــه ، فإنـــه يجوز لرمزى كذلك أن يتهم المازنى بأنه تعدى أو اقتبس الحادثة مما تنطـــوى عليه روايات إفرنجية كثيرة تناولت مثل هذه الحادثة بالمعالجة الاجتماعية ومنها على سبيل المثال رواية ضحية الغواية التى كان يمثلها الشيخ سلامة حجـــازى وزكى عكاشة من بعده ، فموضوع هذه الرواية يدور حول حادثة حب تمت فـــى قلب ولى عهد فرنسى لأميرة تدعى شارلوت جاء بها الملك والده إلـــى القصـــر على أنها بنت أخ له عاش بعيدا ومات بعيدا وهى فى الحقيقة ابنته من علاقـــة غير شرعية ، فلما علم الوالد (الملك) بذلك الحب منع زواجهما تفاديـــاً مـــن اختلاط دم الأخوين ٠

وقد تكلم المازنى عن خاتمة روايته فإذا هى غير خاتمة قصة رمـــزى، وعلى هذا لا يكون رمزى قد سطا على شئ كما ادعى المازنى ذلك فى عريضة دعواه ٠

على أن قصة رمزى ليست مما يصح أن يقال عنها إن مؤلفها اقتبـــس معظم حوادثها من أى إنسان ، لأنه إن صح أن الكاتبين تواردت خواطرهمـــا، فالحادثة عادية فى الحياة شائعة لكل ناظر ، فإذا رواها كاتب من غيـــر تعليـــق إلا ما يسمى علاجاً فى فن كتابة القصص وذلك فى صفحتين بمجلة شـــهر زاد ، فلا يصح أن يدعى ملكيتها وأن يحرم غيره من تناولها بتعليق أو استنتاج عظـــة منها٠

إن التعدى والسطو لفظان لا يستعملان فى الأدب ما دام لفظ الاقتبـــاس والتقليد ممكناً كما فعل فردى صاحب أوبرا ترافياتا فى رواية غـــادة كاميليـــا لإسكندر ديماس الصغير ، والمازنى لم يأت فى قصته بفكرة أصـــلاً بـــل روى حادثة بلا معالجة ولا تحليل فى صفحة أو صفحتين بالمجلة ، فـــى حيـــن أن قصة رمزى شريط سينمائى اقتضى عمل سنتين وتضافر عشرات الفنانين فـــى

إبرازه، فليس هناك اعتداء ولا اقتباس ولا مجرد استفادة من مجهود المازنى ، لأن الحادثة من الأخبار العادية أو الحوادث التى يسمع الناس بوقوعها من آن لآن ، فقد حدث ليلة أن زف حسين رياض باشا والد ممدوح رياض إلى والدته شريفة هانم كان يزف كذلك مملوك لهم إلى إحدى جواريهم ، وفيما هما يتساءلان عن أصلهما ثبت للمملوك أن الجارية شقيقته ، وعلم مصطفى الباشا الكبير بذلك فتعجب وروى الحادثة للمدعويين ومنهم والد رمزى الذى روى القصة ، ومثل ذلك حدث لجدة الشاعر أحمد الكاشف التى هى أخت لجدة المرحوم أحمد شوقى، فقد كانت على وشك أن تتزوج أخاها وإذ اتضح الأمر قبل الدخول بها تزوجت من جد شاعرنا ، وقد روى الكاشف الحادثة بقلمه فى جريدة الأهرام ٠

فحرام بعد هذا أن يدعى على كاتب مثل إبراهيم رمزى أنه سرق وهو فى آخر العقد السادس من حياته التى ملأ بها تاريخ الأدب القصصى بالروائع التى استفاد منها أمثال المازنى وأنصاره فلسفتهم وحكمتهم وأدبهم ٠

وقد انتهت هذه القضية بأن خسرها المازنى ٠

(٤) بين ورثة الشيخ سيد درويش[١] :

أما القضية الأخيرة ، فهى قضية فنية خاصة بتراث المرحوم الشيخ سيد درويش الموسيقى والغنائى ، فقد أقام ولده محمد البحر سنة ١٩٤٣ - دعوى مستعجلة ضد زينب درويش البحر وفريدة درويش البحر شقيقتى المرحوم سيد درويش والسيدة جليلة عبد الرحيم أرملته ونجله حسين للحكم بفرض الحراسة

---

(١) تجدر الإشارة هنا إلى أن لطفى جمعه هو أخ فى الرضاعة للمرحوم سيد درويش (انظر كتابى "محمد لطفى جمعه" ، رقم ٥ من سلسلة أعلام العرب ، المرجع السابق ، وكتابى ايضا " محمد لطفى جمعه وهؤلاء الأعلام" ، ص ٢٣٢ - ٢٤٧ ، عالم الكتب ، سنة ١٩٩١ ٠

مكتب

محمد لطفى جمعه المحامى

توكيل

الموقع على هذا محمد سيد درويش الشهير بمحمد البحر

قد وكل حضرة الاستاذ محمد لطفى جمعه المحامى فى المرافعة والمدافعة ورفع المعارضة والاستئناف والتماس اعادة النظر والتقرير بطلب النقض والمعارضة فى أوامر المصاريف وطلب تعيين أهل خبره ومحكمين وردهم الطعن فى تقاريرهم ورد القضاة عن الحكم والتنازل والصلح والاقرار والانكار والادعاء بالتزوير مدنيا وجنائيا وطلب اليمين الحاسمة وردها وتوريد الرسوم وتقديم المستندات وسحبها واستلام صور الاحكام وتنفيذها بجميع الطرق القانونية واستلام النقود والودايع واعطاء المخالصات وتسوية الامانات والرسوم واستلام مايكون باقيا منها وبالاجمال كل مايجوز فيه التوكيل ويستدعيه سير العمل فيما يتعلق بجميع القضايا على اختلاف انواعها ودرجاتها ولحضرته انابة الغير عنه فيما شاء من ذلك ومتى شاء

الموكل

محمد البحر

صورة توكيل قضائى صادر من محمد سيد درويش الشهير بمحمد البحر للطفى جمعه بتاريخ ١٩٤٢/٤/٢٢

القضائية على شركة الفنان الخالد وتعيينه حارساً عليها لإدارة شئونها الموسيقية والفنية والأدبية واتخاذ أفضل الطرق للمحافظة عليها واستثمارها .

وجاء فى عريضة هذه الدعوى أن المرحوم الشيخ سيد درويش توفى فى ١٥ سبتمبر سنة ١٩٢٣ وترك ثروة فنية عبارة عن الألحان والأغانى والروايات التى وضعها حال حياته كبعض الروايات التمثيلية والأدوار الفنية والأناشيد الشعبية المسجلة والمحفوظة ، وأنه منذ وفاته دأب ابنه محمد سيد درويش الشهير بمحمد البحر على المحافظة على تراث والده بكل الوسائل المادية والمعنوية مثل حفظ ألحانه ورسمها وتقييدها وتسجيلها وضبطها بالنوتة الموسيقية وإذاعتها فى محطات الإذاعة الحكومية والأهلية ، وإقامة الحفلات العامة وكل ذلك بمجهوده الشخصى رغبة منه فى تخليد ذكرى والده والمحافظة على الفوائد المادية للورثة، وقام خلال عشرين عاما منذ وفاة والده حتى رفع الدعوى بإحياء ذكراه من كل عام كما قام بتدوين تاريخ حياته ونشره فى الكتب والمجلات والصحف واستكتب كبار الأدباء من أصدقاء والده وغيرهم حتى رفع له تمثالاً فى دار الأوبرا بجوار سلامة حجازى ومحمد تيمور وعبد الرحمن رشدى ، وافتتحت الفرقة الحكومية المصرية موسمها التمثيلى برواية شهر زاد من تلحين وتمثيل والده كما تعاقد مع ستوديو مصر على تسجيل رواية العشرة الطيبة على الشاشة البيضاء .

ومما جاء فى عريضة الدعوى أيضاً عن سيد درويش أنه كان فناناً موسيقياً موهوباً عبقرية التلحين والأداء معا من الدرجة الأولى حتى شهد له كل موسيقى فى الشرق بتفوقه ونبوغه وقوة ابتكاره وابتداعه حتى صار مؤسساً لمدرسة موسيقية ومبتكراً لأنواع جديدة فى الموسيقى ذات صبغة قومية وطنية وهى فى ذات الوقت ذات روعة عالية من حيث الفن والقوة والانطباق على

﴿ مكتب محمد لطفى جمعه المحامى — عقد اتفاق على قضية مدنية ﴾

بتاريخه أدناه قد تم الاتفاق بين حضرة محمد لطفى جمعه المحامي بمصر فريقاً أولاً وبين حضرة الوسيانى محمد البراقى عن نفسه أو بصفته المطرب الهاوى ومولى المقيم ببلدية [illegible] بقسم [illegible] شارع [illegible] فريقاً ثانياً على مايأتى :

اولاً وكل الفريق الثاني حضرة الفريق الاول في رفع دعوى حراسة القضية الآتية موضوع القضية حراسة قضائية على آثار والده المرحوم سيد درويش بصفة الفريق الثاني فيها مدع والمطلوب الحراسة على تراث والده المرحوم سيد درويش والمنظورة بمحكمة مصر المستعجلة امام الحاضر عبد الرحمن وحسن سيد درويش بتاريخ الجلسة لم يحدد جلسات

ثانياً اتعاب الفريق الاول فى ذلك مقدماً ومؤخراً هى مبلغ عشرون جنيها مصريا المقدم وقدره عشرة جنيهات دفع فى تاريخه وصار حقاً مكتسباً للفريق الاول ولا يرد كله أو بعضه بحال من الاحوال والمؤخر وقدره عشرة جنيهات يدفع عند صدور الحكم لصالح الفريق الثانى من المحكمة المذكورة وحسب نصوص البند الرابع من هذا العقد .

كذلك ماتقدره المحكمة من الاتعاب للفريق الثاني على خصمه يكون للفريق الاول علاوة على الاتعاب المذكور

وعلى الفريق الثاني أن يدفع للفريق الاول الاتعاب المقدرة المذكورة فى الفقرة السالفة وهو وشأنه في التنفيذ بها على خصمه

ثالثاً اذا كان مقدم الاتعاب لم يدفع بتمامه قبل مباشرة الدعوى فللفريق الاول حق التخلى عن مباشرتها على اية حال كانت عليها قبل المرافعة بلا انذار سباق لهذا التخلى وبدون ان يترتب على هذا التخلى أي حق للفريق الثاني من أي نوع كان فاذا حدث أن الفريق الاول باشر المرافعة في الدعوى بالرغم من عدم أداء الفريق الثاني جميع مقدم الاتعاب المقدم المذكور واجب الدفع مهما كانت نتيجة الدعوى بان كان الحكم للفريق الثانى أو عليه

رابعاً يستحق الفريق الاول مؤخر الاتعاب عند الحكم لمصلحة الفريق الثانى من المحكمة المذكوره أو اذا حصل صلح بينه وبين خصمه أو اذا وجه الفريق الثاني اليمين الحاسمة لخصمه وترك طريق الاثبات بالمستندات او المرافعة فمهما تكن نتيجة الدعوى فالفريق الاول يستحق مؤخر الاتعاب بتمامه

وكذلك يدفع الفريق الثانى الباقى من الاتعاب المذكورة اعلاه للفريق الاول فى كل من الاحوال الاتية:

اذا حصل من الفريق الثانى أمر يوجب امتناع الفريق الاول عن مباشرة الدعوى أو اذا استغنى الفريق الثانى عن توكيل الفريق الاول او اذا استغنى الفريق الثانى عن القضية في اية حالة كانت عليها الدعوى سواء أكان بإيقافها أو بشطبها بفعله أما اذا كان هذا الاتفاق خاصاً بدعوى تعويض فالحكم الذي يصدر بأي تعويض مايجعل الفريق الثانى ملزماً بدفع مؤخر الاتعاب

صورة عقد اتفاق مؤرخ ١٩٤٣/٤/١٩ بين لطفى جمعه ومحمد البحر على رفع دعوى حراسة على تراث والده الفنى المرحوم سيد درويش

الأصول المرعية حتى وثبت ألحانه وطريقته بالموسيقى الشرقية وثبات بعيدة المدى وتقدمت بها عشرات السنين ، وثبت أن كل موسيقى فى مصر من أعلاهم شهرة إلى أقلهم احترافاً أو هواية قد استفاد من ثمرات نبوغ هذا المايسترو الموهوب ، وأن كل ما تلاه من الأوضاع والألحان ليس إلا تفريعاً على شجرة فنه ، وأن كل مطرب ومنشد وموقع وملحن وممثل وموسيقى ليسوا جميعا إلا عيالا عليه حتى قيل بحق إنه على صغر سنه وقصر مدة عمله وسوء ظروف حياته التى ازدهرت فى فترة القلاقل والاضطراب فى مصر ، قد حاز درجة الموسيقار العالمى الشهرة ، الوطنى النزعة من أمثال فردى وبتهوفن ، ولم يقصر عن هؤلاء وأمثالهم إلا بحكم البيئة وفروق المقاييس بين الشرق والغرب ، وأنه يعد جامعاً بين قدرتى التلحين والأداء مما لم يقم به أمثال كاروز وشلبابين زعماء الأداء الأوبرالى فى هذا العصر ، وأن هذا التفوق لم يكن ثمرة المواهب الطبيعية وحدها ، بل نتيجة الأسفار الطويلة والتغرب والإجهاد والتعب والسهر والدأب وتجشم أخطار الانتقال إلى سوريا والعراق وبلاد الكرد التى عاد منها بتأليف لحن الزنجران الذى لم يسبقه إليه أحد فى مصر والشرق العربى .

ثم تحدثت العريضة عن أداء محمد البحر لألحان والده وشهادة أهل الفن بحسن صوته وحسن أدائه ، فشهد بذلك الشيخ محمد رفعت المقرئ المشهور ورياض السنباطى وسيد مصطفى وغيرهم ، فضلا عن محطة الإذاعة التى كلفت محمد البحر بإذاعة ألحان والده وخصوصاً مصطفى رضا مدير معهد فؤاد الأول للموسيقى والمستشار الفنى للإذاعة .

وإن أرملة والده وابنها حسن قد عمدا إلى الإساءة لمحمد البحر بادعائهما أنه يستأثر بغير حق بتراث والده وأنه غير أمين لمجرد أنه أخ غير

شقيق مما شجع بعض المزاحمين من أهل الفن على نشر مقالات انتقادية تقلل من قدر موسيقى الشيخ سيد درويش حتى زعم أحدهم من الذين يدينون للشيخ سيد درويش بفنهم وشهرتهم بأن موسيقاه قد فات وقتها ومضى عهدها ٠

وقد تمكن محمد البحر من إنماج ألحان والده سجلات المعهد الموسيقى الملكى بعد أن ضبطها بالنوتة للاحتفاظ بها للتاريخ ، وكان هو المصدر الوحيد لكل المعلومات عن والده كما أقر بذلك بديع خيرى مع أنه كان من عشراء سيد درويش ومعاصريه ومؤرخيه ، ومع ذلك احتاج بديع خيرى للاستعانة بمحمد البحر ، وقد قال عنه الريحانى أول من أخرج رواية العشرة الطيبة " ليس شئ أحب عندى من إحياء ذكرى سيد درويش وتخليد آثاره وإظهاره عبقرية موسيقار مصر الأول وقد تغلب محمد البحر نجل المرحوم سيد درويش على العقبات التى صادفها فى سبيل تخليد ذكرى والده حتى إن الأجانب الذين حضروا الحفلة التى أقامها لإحياء ذكرى والده دهشوا وصفقوا كثيراً لموسيقى المرحوم سيد درويش " ٠

وقال المطرب المشهور محمد عبد الوهاب أحد تلامذة سيد درويش إن ألحان سيد درويش ألحان لها قوتها ولها روعتها وجمالها وليس فى استطاعة أى فنان أن يفكر فى التقليد لما للمرحوم سيد درويش من شخصية قوية نادرة فى عالم الألحان ٠

وقد صدر الحكم فى هذه الدعوى بتعيين محمد البحر حارساً قضائياً على أموال وألحان ومؤلفات المرحوم الشيخ سيد درويش لاستغلالها بكافة طرق الاستغلال المقبولة وتوزيع صافى الربح على الشركاء كل حسب نصيبه الشرعى إلى أن تنتهى حالة الشيوع رضاء أو قضاء ٠

ومما جاء فى أسباب هذا الحكم :

" إن ذلك التراث القيم والروايات الملحنة والألحان التى يتداولها الموسيقيون فى تركة المورث فبيانها معلوم ، ولقد عنيت الحكومة ووزارة الشئون الاجتماعية ومعهد الموسيقى الملكى وشركة سينما استوديو مصر بإظهارها فى المظهر اللائق بها وأقرت بالفضل لصانعها ومبتكرها وأقيم له تمثال بصالة دار الأوبرا الملكية ومثلت بعض رواياته وأزمعت تمثيل البعض الآخر سواء على الشاشة البيضاء أو على غيرها ، وكان للمدعى (محمد البحر) شأن يذكر فى القيام بالمعاملات الخاصة بها والمحافظة على تراث أبيه فحفظ للذكرى حقها وللمدعى دراية فنية بالموسيقى لم ينكرها الملحنون واضعو الألحان والأزجال كرياض السنباطى وبديع خيرى وغيرهما وهو أولى من أجنبى للقيام بالإدارة " [١] .

---

(١) حيثيات الحكم الصادر فى القضية رقم ١٦٨٤ سنة ١٩٤٣ مستعجل مصر بتاريخ ٣٠ يونيه سنة ١٩٤٣ برئاسة عبد العزيز سليمان .